العرب
الأربعاء 2021/10/20
السنة 44 العدد 12215

ماكرون يسعى لتدارك أخطاء ولايته الرئاسية مع اقتراب الانتخابات

الرئيس الفرنسي يريد تشييد ستة مفاعلات نووية لاحتواء أزمة الغاز

بدأ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حملة انتخابية مبكرة بعرضه خطة استثمارية في الآونة الأخيرة، للنهوض بالاقتصاد واحتواء أزمة الغاز، وذلك تداركا لأخطاء ولايته الرئاسية التي شارفت على الانتهاء، وفي محاولة لتسجيل نقاط على خصومه من اليمين المتطرف وجذب المزيد من الناخبين خاصة وأن شعبيته تشهد ارتفاعا لافتا.

باريس – يسارع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الخطى لتدارك أخطاء ولايته الرئاسية مع اقتراب الانتخابات المزمع إجراؤها في أبريل العام المقبل.

وذكرت صحيفة لو فيغارو أن ماكرون يرغب أن يعلن قبل عيد الميلاد عن تشييد ستة مفاعلات نووية جديدة تعمل بالماء المضغوط، في خطوة هدفها احتواء أزمة الغاز وللإيفاء بوعوده السابقة عند اعتلائه سدة الرئاسة عام 2017، حفاظا على قاعدته الشعبية التي شهدت ارتفاعا خلال أحدث استطلاعات الرأي المحلية.

وأوضحت الصحيفة الاثنين أن الارتفاع الشديد في أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا وتأثير ذلك على الإنفاق المنزلي على الطاقة قبل ستة أشهر من الانتخابات الرئاسية الفرنسية كان لهما أثر كبير في اتخاذ قرار تشييد المفاعلات الجديدة.

وكان ماكرون قد تعهد في بداية توليه الرئاسة بتقليص الاعتماد على المفاعلات النووية في إنتاج الطاقة إلى 50 في المئة من 75 في المئة بحلول عام 2035، لكن أزمة أسعار الطاقة تغير الأجواء في باريس.

وتعتمد فرنسا على الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وهي مسؤولة عن أهداف الطاقة المتجددة المنخفضة في أوروبا.

ونقلت لو فيغارو عن مسؤول حكومي كبير لم تسمه قوله بأن "أزمة الطاقة توضح أننا على حق في اختيارنا الطاقة النووية في مسعانا للتحول إلى مصادر للطاقة صديقة البيئة".

ويرى المتابعون أن سخونة الانتخابات الرئاسية تدفع ماكرون لجملة من الإصلاحات، أملا في كسب التأييد والحفاظ على كرسي الرئاسي في قصر الإليزيه مرة أخرى.

حملة انتخابية مبكرة

وكشف ماكرون، خلال الإعلان عن استراتيجية "فرنسا 2030" في الآونة الأخيرة، عن خطة استثمارات بقيمة 30 مليار يورو في قطاعات مثل الطاقة النووية والسيارات والطب الحيوي، بهدف إنقاذ اقتصاد البلاد المتعثر.

وتعاني فرنسا أزمة اقتصادية مدفوعة بتداعيات جائحة كورونا، وحملات مقاطعة لسلعها، حيث سجل الاقتصاد الفرنسي ركودا كبيرا عام 2020 جراء الفايروس، مع تراجع إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 8.3 في المئة، بحسب تقديرات رسمية.

وقال ماكرون إن الهدف من الخطة هو الاستجابة للتحديات الرئيسية للمناخ والتغيرات الديموغرافية والأزمة الصحية وتجنب تدهور اقتصاد البلاد.

وأضاف أنه يجب على فرنسا "أن تعود دولة ابتكار كبرى" وأن "تستعيد دورة حميدة تقوم على الابتكار والإنتاج والتصدير وبالتالي تمويل نموذجها الاجتماعي.. وجعله قابلا للاستمرار".

وعلى غرار أزمة الغاز، يريد ماكرون جذب الناخبين من خلال إقدامه على خطوات جريئة في ملفات أخرى مثل ملف الهجرة وإعادة مراجعة العلاقات مع حلفاء باريس عقب خسارتها صفقة الغواصات مع أستراليا كان يعول عليه لتوفير الآلاف من الوظائف للفرنسيين.

ويحاول ماكرون، الذي لم يعلن بعد ترشيحه رسميا للسباق الرئاسي، تسجيل نقاط على حساب خصومه من اليمين المتطرف وأبرزهم مارين لوبان التي أعلنت مجددا ترشحها للرئاسة.

> **54**
> **بالمئة من الفرنسيين أيدوا فكرة أن ماكرون سيعاد انتخابه لولاية رئاسية ثانية**

وبرأي المتابعين يركز ماكرون على لوبان التي يراها منافسته الرئيسية، دافعا بسياساته إلى اليمين في محاولة للتغلب عليها.

ومن المتوقع أن يخوض ماكرون السباق الرئاسي العام المقبل للفوز بفترة رئاسية ثانية لمدة خمسة أعوام، فيما بات يحظى بثقة نصف الفرنسيين حسب استطلاعات الرأي، ما يرجح بقوة في السباق المرتقب.

وأعرب أكثر من نصف المواطنين الفرنسيين أن رئيس الدولة الحالي، سيعاد انتخابه خلال الانتخابات الرئاسية المزمعة عام 2022، وفقا لاستطلاع معهد "Elabe" الفرنسي، وكشف عن نتائجه، الأربعاء.

وأشار المعهد أنه وفقا لـ"نتائج الاستطلاع فإن 54 في المئة من الفرنسيين أيّدوا فكرة أن ماكرون سيعاد انتخابه لولاية ثانية، بالمقابل رأى 45 في المئة من المشاركين أنه سيخسر، وقال 1 في المئة من أفراد العينة المشاركة بأنهم لم يقرروا رأيهم بعد".

وأوضح المعهد، أنه "عندما سئل المشاركون عن تقييم أداء ماكرون ككل كرئيس، قال 52 في المئة إن عمله مخيب للآمال، وأشار آخرون إلى أنه من السابق لأوانه الحديث في هذا الشأن وكانت نسبتهم 26 في المئة أما 22 في المئة فقد عبروا عن عدم رضاهم عن رئاسته".

وأجري الاستطلاع في الفترة من 12 إلى 13 أكتوبر الجاري، وشارك فيه أكثر من 1000 شخص.

ومن المنتظر إجراء الانتخابات الرئاسية الفرنسية في العاشر من أبريل المقبل، وسط توقعات بعدم حصول أي من المرشحين المتقدمين على أغلبية، ومن ثم ستجري جولة ثانية فاصلة في الرابع والعشرين من نفس الشهر.

تحدي بولندا للاتحاد الأوروبي لن يمر دون عقاب

بروكسل تهدد بالتحرك ضد وارسو في مسألة سيادة القانون الأوروبي

بروكسل – شهدت جلسة البرلمان الأوروبي توترا بين بروكسل ووارسو حيث توعدت المفوضية الأوروبية بالتحرك ضد بولندا التي تهدد "القيم المشتركة" للاتحاد الأوروبي، فيما ندد رئيس رئيس الوزراء البولندي بعملية "ابتزاز".

وحذرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بولندا الثلاثاء من أن تحديها لسيادة قانون الاتحاد الأوروبي يشكك في أسس التكتل الذي يضم 27 دولة ولا يمكن أن يمر دون عقاب.

وقالت فون دير لاين أمام النواب الأوروبيين في ستراسبورغ بعد قرار المحكمة الدستورية البولندية الذي طعن في سيادة القانون الأوروبي "لن نسمح بتهديد قيمنا المشتركة. المفوضية ستتحرك".

واستهجن رئيس الوزراء البولندي ماتيوش مورافيتسكي الذي حضر للتحدث أمام البرلمان الأوروبي "لغة التهديدات والإكراه هذه". يذكر أن هناك حوالي 36 مليار يورو من الإعانات والقروض الموعودة لبلاده في إطار خطة الإنعاش الأوروبية لفترة ما بعد كوفيد مجمدة من قبل بروكسل.

وقال مورافيتسكي في خطاب استمر حوالي نصف ساعة صفق له أنصاره، إن "الابتزاز أصبح طريقة معتادة لدى بعض الدول الأعضاء، وهذا ليس أساسا للديمقراطية".

وبولندا في خلاف مفتوح مع بروكسل منذ عدة سنوات بسبب إصلاحات قضائية مثيرة للجدل أدخلها الحزب الشعبوي اليميني "حزب القانون والعدالة".

وأدى قرار أصدرته مؤخرا المحكمة الدستورية البولندية إلى تأجيج التوتر، ما أثار مخاوف من خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي، ودفع بالآلاف من البولنديين إلى التظاهر في الشارع في الحادي عشر من أكتوبر تعبيرا عن تمسكهم بالمشروع الأوروبي.

وكرر رئيس الوزراء البولندي الثلاثاء أن فكرة خروج بولندا من الاتحاد "رواية خاطئة". وأكد أن "بولندا عضو في الاتحاد الأوروبي وستبقى كذلك"، مشددا في الوقت نفسه على سيادة القانون البولندي الذي سيبقى "القانون الأعلى" بالنسبة إلى بلاده.

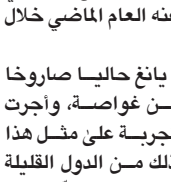

ماتيوش مورافيتسكي

الابتزاز أصبح طريقة معتادة لدى بعض الدول الأعضاء

وكانت المحكمة الدستورية البولندية التي لجأ إليها رئيس الوزراء، وهي الهيئة المقربة من الحزب الحاكم، اعتبرت مطلع أكتوبر أن بعض مواد معاهدات الاتحاد الأوروبي تتعارض مع دستور البلاد.

وأثار هذا التشكيك في سيادة القانون الأوروبي واختصاص محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي والمبادئ المؤسسة له، إدانات في دول الاتحاد.

وعددت رئيسة المفوضية الردود الممكنة مثل تفعيل إجراء مخالفة جديد ضد بولندا ما يمكن أن يؤدي إلى اللجوء إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي.

كما بات لديها منذ يناير أداة تتيح تعليق أو خفض الأموال التي تدفع إلى دولة لا تحترم مبادئ سيادة القانون.

واشنطن تدين التجربة الصاروخية الجديدة لسيول

سيول – أدانت الولايات المتحدة الأميركية، إطلاق كوريا الشمالية صاروخا باليستيا في البحر، مؤكدة التزامها بالدفاع عن كوريا الجنوبية واليابان.

وأعلن الجيش الكوري الجنوبي الثلاثاء أن كوريا الشمالية أطلقت صاروخا باليستيا من غواصة على الأرجح، في أحدث حلقة ضمن سلسلة من التجارب نفذتها بيونغ يانغ خلال الأسابيع الماضية.

وقد تشكّل هذه التجربة تقدما تقنيا مهما في وقت تبدو فيه الكوريتان اللتان لا تزالان في حرب، فعليا في سباق نحو التسلّح، فيما العلاقات بين واشنطن وبيونغ يانغ لا تزال مقطوعة.

وأفادت هيئة أركان القوات العسكرية في سيول في بيان "رصدت قواتنا صاروخا باليستيا قصير المدى غير محدد يُرجّح أنه صاروخ باليستي يطلق من غواصة أطلقته كوريا الشمالية".

وأضافت أن الصاروخ أطلق من سينبو باتجاه البحر شرق شبه الجزيرة الكورية.

وتقع مدينة سينبو على البحر في شرق البلاد وفيها حوض كبير لبناء السفن. وأظهرت صور عبر الأقمار الصناعية وجود غواصات في المنطقة.

وتسعى كوريا الشمالية حاليا إلى تطوير تقنية إطلاق صواريخ باليستية من غواصات، وسبق أن أطلقت صواريخ من تحت الماء.

وأجرت بيونغ يانغ التي تملك السلاح النووي، في الآونة الأخيرة عدة تجارب، شملت صاروخا بعيد المدى وسلاحا يتم إطلاقه من قطار وصاروخا قالت إنه فرط صوتي، ما أثار قلق العديد من الدول.

وخلال معرض مخصص للدفاع نظم الأسبوع الماضي، عُرض صاروخ باليستي عابر للقارات كُشف عنه العام الماضي خلال عرض عسكري.

وتطوّر بيونغ يانغ حاليا صاروخا باليستيا يُطلق من غواصة، وأجرت في سبتمبر أول تجربة على مثل هذا الصاروخ، لتصير بذلك من الدول القليلة التي تملك هذه التكنولوجيا المتطوّرة.

وكشفت كذلك عن صاروخ عابر فرط صوتي، بعد عمليتي إطلاق من الماء عامي 2016 و2019، غير أن البنتاغون ومحللون قدّروا أن العمليتين حصلتا على منصة عائمة.

ويقول أستاذ العلاقات الدولية في جامعة اهوا في سيول ليف إريك إيزلي إن كوريا الشمالية "تريد قوة ردع نووي أكثر مرونة قادرة على ابتزاز جيرانها والولايات المتحدة".

وبحسب مصادر مطلعة، اجتاز الصاروخ نحو 590 كيلومترا على ارتفاع أقصاه 60 كيلومترا تقريبا.

الأفغان يتّهمون المبعوث الأميركي خليل زاد بتسليم أفغانستان لطالبان

كابول – بعد استقالة المبعوث الأميركي الخاص لأفغانستان زلماي خليل زاد من منصبه، أعرب الأفغان عن عدم رضاهم عن الدور الذي قام به في بلادهم، حيث حمّلوه مسؤولية سقوط أفغانستان في أيدي طالبان في شهر أغسطس الماضي.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد أكدت الاثنين، تنحي خليل زاد، مبعوث واشنطن الخاص للمصالحة الأفغانية، عن منصبه.

ووصف رحمة الله نبيل رئيس الاستخبارات الأفغاني السابق خليل زاد "بالرجل المخادع" الذي أودى بأفغانستان إلى كارثة لا رجعة فيها.

ويواجه خليل زاد، الذي قام بدور حاسم في السياسة الأفغانية لعقود، انتقادات كبيرة لتقديمه الكثير من التنازلات في اتفاق قام بتوقيعه تحت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب مع طالبان في الدوحة العام الماضي.

ويقول الخبراء إن الاتفاق مهّد الطريق أمام عودة طالبان إلى السلطة. ولم يدخل المسلحون في مباحثات ذات معنى مع الحكومة، ولكنهم قاموا باستيلاء عسكري تسبب في انسحاب فوضوي للقوات الأميركية من البلاد.

وكتب الخبير السياسي الأفغاني أحمد سعيدي في منشور على صفحته على فيسبوك "إن إرث خليل زاد هو بؤس الأفغان وانتهاء مهمة فاشلة وسمعة سيئة لأميركا على المستوى الدولي".

اتفاق الدوحة مهّد الطريق أمام عودة طالبان إلى الحكم

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد أعلن الاثنين، أنّ مبعوث الولايات المتّحدة إلى أفغانستان خليل زاد استقال من منصبه، في خطوة تأتي بعد أن فشلت الجهود الدبلوماسية التي بذلها على مدى أشهر عديدة لمنع حركة طالبان من الاستيلاء على السلطة في بلده الأمّ.

وأفاد بلينكن في بيان مقتضب بأنّ نائب المبعوث الأميركي إلى أفغانستان توماس ويست الذي كان مستشارا للبيت الأبيض حين كان الرئيس جو بايدن نائبا للرئيس باراك أوباما، سيخلف زلماي خليل زاد في منصبه.

وفي خطاب الاستقالة الذي أرسله إلى بلينكن دافع خليل زاد عن الجهود التي بذلها وأقرّ في الوقت نفسه بفشل هذه الجهود، مؤكّدا أنّه يريد التنحّي خلال هذه "المرحلة الجديدة" من السياسة الأميركية إزاء أفغانستان.

وقال الدبلوماسي الأميركي إنّ "الاتفاق السياسي بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان لم يسِر كما كان مخطّطا له"، مضيفا أنّ "أسباب ذلك معقّدة للغاية، وسوف أتشاطر وإياكم أفكاري في الأيام والأسابيع المقبلة".

وخليل زاد دبلوماسي مخضرم وُلد قبل 70 عاما في أفغانستان وتقلّد مناصب رفيعة في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن، إذ عيّن سفيرا للولايات المتّحدة في كابول ثم في بغداد ثم في الأمم المتحدة.

ويتحدّر خليل زاد من مزار الشريف في شمال أفغانستان ويجيد الباشتو والداري، وهما اللغتان الرئيسيتان في بلده الأمّ.

وتولّى خليل زاد ملف العلاقة بين الولايات المتحدة وأفغانستان في 2018، بعدما عيّنته إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب مبعوثا خاصا للإشراف على المفاوضات مع حركة طالبان، وهي مفاوضات لم يشرك فيها الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة في كابول.

وأثمرت المفاوضات اتفاقا تاريخيا أبرم في الدوحة في فبراير 2020، وتعهّدت الولايات المتّحدة بموجبه بالانسحاب من أفغانستان في العام التالي.

لكنّ مفاوضات السلام بين طالبان وحكومة كابول لم تحرز أي تقدم يذكر، وعندما دنا موعد انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان انهارت في غضون أيام القوات الحكومية التي بنتها الولايات المتحدة على مدى 20 عاما.

وبدا أنّ الاتفاق الذي رسم معالمه خليل زاد لم يكن أكثر من مجرّد سلسلة من تنازلات أميركية، إذ نصّ على أن تغادر الولايات المتحدة أفغانستان من دون وقف لإطلاق النار ومن دون أن تضع حتى إطار عمل لأي عملية سلام مستقبلية تنهي الحرب.

وبدلا من انتزاع ضمانات من طالبان في الأشهر التي تلت الاتفاق، كثّف خليل زاد الضغط على الحكومة الأفغانية، فأجبر الرئاسة على إطلاق سراح الآلاف من السجناء التابعين للحركة الذين عزّزوا على الفور صفوف مسلّحي طالبان.